

١- يستمر الحصول على علاوات هذه الدرجة بصفة شخصية حتى نهاية مرض طها ما لم يكن التقريران السنويان الأخيران عنه يتقدير ضيق وذلك مرة واحدة طوال مدة خدمته وتؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار عند الترقية إلى الدرجة الأعلى ”.

مادة ٢ - يستبدل بالجدول حرف (ج) الخاص بمساعدى وضباط صف وعساكر الشرطة الملحق بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦٤ الجدول المرفق .

مادة ٣ - تنتهي صلاحية جميع التسويفات المالية التي أجرتها وزارة الداخلية بجميع أفراد هيئة الشرطة بالتطبيق للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ والصادرة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها . وذلك اعتبارا من ١/٨/١٩٦٥ ، ولا يقترب من ذلك صرف أو استرداد أية فروق مالية .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويصل به اعتبارا من ١٩٩٨/٧/١

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ديع الآخر ١٢٨٨ (٤٠ يوليه سنة ١٩٩٨)

جمال عبد الناصر

الجدول حرف (ج)

خاص بمساعدى وضباط صف وعساكر الشرطة

العلاوة السنوية بـ	المائة سويا		الدرجة
	إلى بـ	من بـ	
١٨	٤٨٠	٢٧٩	مساعد / ١
١٢	٣٦٠	٢١٩	مساعد / ٢
٩	٣٠٠	٢٠٤	رئيس أول
٩	٢٥٢	١٨٠	رئيس
٩	٢٢٨	١٥٦	مريف
٦	١٨٠	١٢٠	عسكري

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٨

بتعدل بعض أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بإصدار

قانون هيئة الشرطة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدعوى :

وعلل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين

بالدولة :

وعلل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون هيئة الشرطة والقوانين

المتعلقة به :

وعلل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار

قرارات لها قوة القانون :

وعلل القرار الجمهوري رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام :

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة :

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تضاف مادة جديدة برقم ١١٤ يكرر للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها لصياغتها الآتى : ”إذا قضى المساعد أو الكونستابل أو ضابط الصف أو العسكري أكثر من عشر سنوات في درجةه وكان قد وصل إلى نهاية ربط هذه الدرجة يمنح أول صرامة الدرجة الأعلى أو علاوة مئة ملاواتها أيهما أكبر“ .